المرأة الجزائرية والتنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي

الأستاذ: مصطفى قديري
جامعة الشلف، الجزائر

الملخص:

حاولنا من خلال هذا المقال التطرق للضغوطات الاجتماعية على الأفراد في حياتهم اليومية وتسارع وتيرة التنافس لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ما نتج عنه تغير في الأدوار وتنشئة الأفراد الثقافية والاجتماعية نرى أن له علاقة ببعض الظواهر الباثولوجية لم تكن موجودة قبلاً، فخروج المرأة للعمل من أجل الحياة زاد في ارتفاع نسب العنف ضدها كذلك تغير أنماط تنشئة هذه المرأة على أدوار نراها جديدة مقارنة بما مضى. إننا نرى هنا أن لكل ذلك علاقة بالتغير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين (1990-2010) علاقة تبرز من خلال تزايد وجود المرأة في الفضاء العام ومشاركتها للرجل في كثير من الوظائف والأدوار وحتى نستطيع استقراء نوع تلك العلاقة طرحنا سؤالاً عامًا: هل هناك علاقة بين التغير الاقتصادي والاجتماعي وظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري؟

Abstract :

Through this article, we tried to surround the social pressing that is done on the individuals in the society due to social life, their willingness to do better, and their daily life sacrifice which results a such individuality and what sociocultural changes the society knows because of the economics regimes established by the states and their impacts on the persons, especially their behavioural aspects, and as a result, the sociopathologic phenomenon which did never exist before. The most noteworthy thing is the fact that the woman goes out to find a job in the objective of saving her life and to insure a good family life. On the other hand, the principals that would protect the woman are decreasing; among them is what the family offers to protect the woman's social life. This may have a link with the changes of the socioeconomic state in the Algerian society during the two last decade's 1990-2010, what helps us, thru the woman's need to go out for a job and her participation in a plenty activities next to the man, to know the relevancies and their effect on the her in and out her family, and the violence that she may undergo. We tried to ask a general question: Is there a link between the socioeconomic change in Algeria and the violence against the woman?

مقدّمة:

يتناول هذا البحث وضعية المرأة من خلال تنشئتها ودورها في المجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين من الزمن في سياق تغيرات اجتماعية عالمية ومحلية أثرت على وضعها بإشكال جزئي مفاده : **ماهي وضعية المرأة الجزائرية خلال العقدين الأخيرين من الزمن ؟**

وقد قمنا بتقسيمه إلى تساؤلات فرعية هي:

- ✓ ماهي التغيرات التي مست دور المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية للأسرة في سياق التغير الاجتماعي؟
- ✓ كيف تحسن وضع المرأة الجزائرية بالنضال النسوي العالمي ؟

ثانيا/ أهمية الموضوع: يأخذ هذا الموضوع أهميته من حيث أنه يفرض نفسه على الباحثين للدراسة والتحليل الدوري للنقاط التالية:

تكثيف العمل العالمي في مجال المرأة والنوع الاجتماعي، في مجال الحقوق والمساواة والقضاء على التمييز وهي محاور اجتماعية تدخل ضمن التنشئة الاجتماعية للمجتمعات.

زيادة التشريعات العالمية والاتفاقيات والمعاهدات والضغوط، في مجال تحرير المرأة وتأثر الوضع المحلي بها. وتأثر الأسرة الجزائرية بهذه التغيرات في الأدوار والمراكز .

ثالثا/ منهج البحث: نظرا لأهمية الموضوع والذي يأخذ بعدا تاريخيا ولتعدد زواياه القانونية والنفسية والاجتماعية، فقد ركزنا على تحليل واقع المرأة الاجتماعي من خلال أدبيات علم الاجتماع والاتفاقيات الدولية والأحداث والوقائع التاريخية المهمة في تغير وضع المرأة خلال العشرين سنة الأخيرة معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي .

رابعا / المفاهيم والمصطلحات : التنشئة الاجتماعية، التغير الاجتماعي، المرأة، الدور .

المطلب الثاني: ماهية التنشئة الاجتماعية

أولاً: مفهوم التنشئة الاجتماعية

1. **التنشئة الاجتماعية في المعنى اللغوي**: من الفعل نشأ فعل ثلاثي بمعنى شَبَّ[1]، اشتقها العرب مصدرًا للدلالة على التربية والعناية بالأبناء، وبتطور العلوم الإنسانية، استعمل علم الاجتماع هذه الكلمة كمفهوم نظري مرتبط بالمجتمع وهو: التنشئة الاجتماعية، وقد استعملها محمد عاطف غيث: كمرادفة للتعليم الذي يسهم في قدرة الفرد على أداء الأدوار الاجتماعية[2].

ويعني "لافون" « LaFon » أن التنشئة الاجتماعية هي بمثابة عملية "الاندماج" الاجتماعي أي أنها دمج الطفل أثناء نموه في الحياة الاجتماعية ليكتسب قواعد الحياة[3].

2. **المعنى السوسيولوجي**: اتفق علماء الاجتماع على أنها عملية تعلم وتعليم مبنية على التفاعل الاجتماعي تهدف لاكتساب الفرد سلوكات ومعايير واتجاهات مناسبة لدور اجتماعي معين يمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها ويسهل عليه الاندماج في الحياة الاجتماعية[4].

في حين يرى "بونروكيس" أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يمكن أن يكون مرادفاً للتعلم الاجتماعي[5]، وتختلف آراء الباحثين حول مفهوم التنشئة الاجتماعية وقد جاءت في ذلك الكثير من التعاريف بالنظر لأهميتها الكبيرة في الحياة الاجتماعية. كما تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها كل نشاط يبذل لتعلم دور اجتماعي جديد، يمكن الشخص من أداء وظيفته في الجماعة أو المجتمع[6]، وقد عرفتها سلوى عبد المجيد الخطيب: أنها انعكاس للعقل الجمعي السائد في المجتمع، فهي تدريب الأفراد على أدوارهم المستقبلية ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وتلقينهم القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد.ويرى الأنثروبولوجيون هي:عملية امتصاص من طرف الطفل لثقافة المجتمع، فالفرد يكتسب ثقافة المجتمع من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة التي تحيط بمختلف جوانب حياته[7].

ثانيا: خصائص التنشئة الاجتماعية:

قدم: « Durkheim » التنشئة الاجتماعية على أنها عملية عبرها يلزم المجتمع الطفل بمجموعة القيم والمعايير[8]. ويعرفها « Malinowski » أنها: عملية بواسطتها يصبح الطفل تدريجياً فرداً اجتماعياً من خلال إدخال القيم والمعايير ومخطط الأفعال، والدخول إلى مختلف عمليات التفاعل (التخاطب، التأثر والتأثير)[9]، من خلال عرض هذه التعريفات المختلفة لهذه العملية الإنسانية، اعتبارها أهم عملية إنسانية اجتماعية تضمن تواصل الأجيال، وتطور المجتمعات. وخاصة في المجتمع الجزائري لما لها من علاقة مع المعايير والقيم التي يكتسبها الفرد في شتى مراحل حياته ويتعامل معها، خاصة ما تعلق منها بموضوع المرأة لارتباطه بالجانب الحسي والنفسي للفرد و بمختلف القرارات في شتى مواقف حياته وهو بذلك سيلجأ للاستعانة بالخبرات السابقة التي عايشتها الأسرة، للتعامل مع هذه القضايا ويدخل هنا دور التنشئة الاجتماعية للأفراد وأدوارهم المتوقعة .

المطلب الثالث: التنشئة الاجتماعية والمرأة

أولا :المرأة بين البنى الفكرية والأوضاع الاجتماعية للأفراد في المجتمع الجزائري :

اهتم علم الاجتماع بموضوع المرأة في جميع تخصصاته، وقد حظي علم الاجتماع العائلي بالقسط الوفير من الدراسات الخاصة بالمرأة في المجتمع بالرغم من قلتها، ويعتبر تخصص الديموغرافيا القائم على إحصاءات المواليد والوفيات علم المرأة بامتياز لأنه يقوم بمراقبة ما يفرزه الدور البيولوجي للمرأة داخل المجتمع.و للتنشئة الاجتماعية علاقة مباشرة بالدور الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة الجزائرية. فالمرأة في الفترات الأولى من الاستقلال كانت تئنّ تحت وطأة نظام أسري أبوي فالرجل هو رب الأسرة ويعيلها وهو المسئول الرئيسي عن النظام المفروض على الأولاد، وهو ذو طابع ذكوري حيث كان للذكور فيه حرية الخروج، التعليم، العمل، في حين أن المرأة تبقى في البيت لتحقيق أدوار هي التنظيف، الطهو وفي بعض المناطق رعي الأغنام[10].

و هذا النوع من التنشئة الاجتماعية يحد من قدرات المرأة ويحصرها في وظائف تقليدية جداً لا تتعدى الزواج والإنجاب، وإن من أنصار هذا التيار ومؤيديه في الفكر الاجتماعي المحافظ « Parsons » بارسونز والذي من خلال نظريته حول التكامل المتبادل يرى أن أدوار وأسلوب حياة الجنسين (الرجل والمرأة) هي ذات طابع معبر (دال)، فالرجل هو رب الأسرة ويعيلها وهو المسؤول عن النظام المفروض على تربية الأولاد، أما المرأة فهي عاطفية تضمن وحدة الجماعة وتغمرها بالحنان والعاطفة[11].

وبمرور ثلاثة عقود من التقارب في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الجزائرية فقد كانت وضعية المرأة تراوح مكانها حتى بداية فترة التسعينيات ولقد واجه هذا الاتجاه عدة انتقادات من طرف أنصار المرأة les feminists مبررين ذلك بعدم بقاء النمط السري على حاله واعتبرت بمثابة تبريرات للواقع التبعي المتجسد في الأسرة التقليدية والذي فرضه كل من المجتمع و الأسرة، وحتى المرأة على نفسها، في حين يذهب منظري الحركات النسوية في الغرب إلى أن التمايز بين الأدوار الخاصة بالجنسين هو أصل اضطهاد المرأة، وباكتشاف المرأة لهذا التفضيل ولهذه الفروق إضافة إلى السلطة التي يمارسها عليها الأخوة بإيعاز من الوالدين والأسرة، كان لزاماً على المرأة أن تبحث على السبيل الأكثر حرية، لتحقق من خلاله شخصيتها.

حيث كان هذا السبيل وحتى الماضي القريب هو الزواج إلا أنها تصطدم بواقع مخالف لما كانت تبنيه بأفكارها، والذي هو في الحقيقة ليس إلاّ انتقال من الخضوع إلى الخضوع بعد الزواج، فستجد أشخاصاً آخرين يمارسون عليها سلطة أشد من الأولى ألا وهي سلطة الزوج والحماة، وبانفتاح المجال التعليمي وارتفاع نسب المتمدرسات خلال العشرين سنة الأخيرة، وكذلك بإجبارية التعليم الذي سنّته الدولة، استطاعت المرأة أن تثبت أحقيتها في التعليم من خلال النتائج المشرفة التي كانت تحققها للعائلة، فوجد النظام الأسري التقليدي نفسه مجبراً بتعليم الفتاة، وهي ثاني مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي استطاعت

من خلالها المرأة أن تكتشف ذاتها وتحقق شخصيتها وطموحها أين كانت تبحث عن نساء جسّدن أفكارها فوجدت في المدرسة من أمثلة لالة فاطمة نسومر وجميلة بوحيرد، وما إن استطاعت الأسرة الجزائرية رفع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية، حتى أمكن القول أن التنشئة الاجتماعية التقليدية قد بدأت في الزوال من خلال اقتحام المرأة ميدان العمل.

وقد أثرت هذه المشاركة النسوية في مجال العمل على الفهم العام لظاهرة العنف ضد المرأة باعتباره مسألة حقوق إنسان أثناء التسعينات من القرن الماضي، كذلك تطورت دراسة آثار هذا العنف على القطاعات المختلفة ونتيجةً لذلك أصبح عدد متزايد من أصحاب المصالح يعالجون أثر العنف ضد المرأة في أهدافهم والمهام المفوضة إليهم لأنها أصبحت قضية تمس مصالحهم المباشرة . وكذلك فإن فهم نطاق العنف ضد المرأة وأبعاده ما زال يتطور من خلال السياسة والممارسة.

كما ينعكس في عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، والمحاكم الجنائية الدولية، والهيئات الحكومية-الدولية وسلسلة من هيئات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية. التي مافتئت تستحدث ميكانيزمات لدراسة ورصد الظاهرة في جميع أنحاء العالم وتتبعها بتقارير مفصلة عن وضع المرأة في مختلف الظروف ومن ذلك المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة بميكسيكو1975[12]، والمؤتمر الثاني للأمم المتحدة للمرأة 1980 مؤتمر فيينا 93 _ 1994 و منهاج عمل بيجين 1995 .حتى قرار مجلس الأمن رقم 1325 _ 2000 المتعلق بالمرأة والسلم والأمن الذي يعد معلما من معالم حماية المرأة في حالات النزاع المسلح معظم هذه التقارير التي جاءت سوداوية في معظم الدول العربية[13] .

فقد وصفت المقررة الخاصة الأولى المعنية بالعنف ضد المرأة حركة مكافحة العنف ضد المرأة بأنها" ربما كانت أنجح قصة في التعبئة الدولية حول

مسألة محددة من مسائل حقوق الإنسان، أدت إلى صياغة قواعد ومعايير دولية، وصياغة برامج وسياسات دولية [14].

ثانيا:الحماية الاجتماعية للمرأة بين النزعة الأبوية وعلاقات السيطرة :

قد يكون من الصعب هنا تناول حقيقة عمل المرأة داخل البيت وخارجه ومدى تعقيد مشكلة الحقوق الاجتماعية للمرأة في بنية المجتمع ككل خاصة خلال العقدين الأخيرين من الزمن، فإن المتمعن في ما تجنيه المرأة من العمل المنزلي يجده لا يساوي شيئا، والحقيقة أن للمرأة دور في أعمال منزلية كثيرة لها قيمة اقتصادية غير معترف بها، ولا تعود بالفائدة عليها، وهي لا تزال ذات مستوى متدني.

فإن الشائع عن حماية المرأة اجتماعياً داخل البيت خوفاً عليها من الخارج الغريب عنها، لتقضي شطراً كبيراً من حياتها في النشاطات المنزلية، فإن هذه الأعمال المنزلية تتضمن مساهمة في انتاج الحاجيات التي لولا النشاط الذي تقوم المرأة به داخل البيت لاحتاجت العائلة إلى شراء هذه الحاجيات وتحقيق هذه الخدمات من السوق مثل الغسيل والأكل[15]، وتربية الأبناء، والأعمال الصحية مثل التمريض أحياناً، وهو ما يضع هذه الحماية الاجتماعية للمرأة محل التساؤل من طرف الوالدين والإخوة الذكور الذين يمنعون المرأة من العمل خارجا والذي يمكن من خلالها تحقيق حاجياتها بنفسها وأن تكفل ذاتها وتنمي وتطور قدراتها، ولئن كان هناك تغير بداية العقدين الأخيرين من الزمن، حيث أنه أمكن للمرأة الخروج واقتحام عالم العمل، فإن التساؤل الحقيقي الذي يطرح هو: **عن مجمل النشاطات الاقتصادية للمرأة خارج البيت و داخله وعن طبيعتها ؟**

إذا أخذنا بالذكر الحقول المهنية الموجودة، فإنه حسب هدى رزيق: مشاركة المرأة في الحقول المهنية تكاد تتركز في حقلي التعليم والتمريض في البلدان العربية، كما يمكن إيجادها في الأعمال الكتابية فهي تقتصر على السكرتارية وهي في معظمها وظائف ثانوية قياساً بوظائف الرجل، كما تذكر الباحثة أنه كثير من النشاطات التي تقوم بها المرأة وخاصة في الحقل الزراعي، تشمل إنتاجاً سوقياً ولا يمكن ملاحظتها بسهولة كونها غير منتظمة في ساعات عمل كاملة[16]، وهي:

أعمال زراعية عائلية أو دوام جزئي، أعمال غير منتظمة، أعمال فصلية، وكذا أعمال لا يسهل تصنيفها على أساس مصطلحات العمل المتعارف عليها، إن هذه المظاهر الخاصة بالمرأة تؤثر على نشاطات المرأة وحريتها وكذا حقوقها وما تجنيه من تعبها، وعلى الرغم من أهمية النتائج المحققة في تطوير نظرة المجتمع لعمل المرأة من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الحماية الاجتماعية لها.

فإننا ما زلنا بحاجة لمضاعفة الجهد لكشف الأسباب الحقيقية وراء كيفية تحسين موقع المرأة الاقتصادي، مع مراعاة خصوصية مبادئ مجتمعنا، وما تلك التقارير السوداوية التي كانت تضعها منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مثل تقرير كوبنهاقن1980[17]، وتقرير نيروبي 1985 [18] لكثير من الدول ومنها الجزائر ، لتكشف حقيقة الهوة بين واقع المرأة ، وهي حقيقة اجتماعية واضحة للعيان حيث لم تعد لهذه المجتمعات من سبل لغض النظر والهروب من مسؤولياتها تجاه المرأة .

وهو ما سعت إليه السلطة في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة . وهو التمكين للمرأة في مفاصل الحياة الاجتماعية، فقد شملت مشاركة المرأة الجزائرية كل مجالات الحياة: ففي الأمن الوطني 6973 امرأة بكل الرتب منهن العميدة، والمحافظة والضابطة وعون الأمن ونجدها في القطاع الصحي بنسبة 73.76% والصيدلية 54.39% طبيبة مختصة، أما في القضاء فهناك نسبة 60% من سلك القضاء منهم (01) رئيس مجلس دولة، و(34) رئيسة محكمة، من مجموع 56(19). هروبا من تلك التقارير.

ما يمكن استخلاصه من خلال 20 سنة الماضية أنه تم تخصيص العديد من الدورات والمؤتمرات الدولية لمعالجة دور المرأة الاقتصادي كان لها دور فعال بالارتقاء بوضعية المرأة في البلدان النامية ونستطيع ملاحظة ذلك من خلال الحقوق المنتزعة للمرأة في العمل والسياسة ولكن: **هل كان ذلك كافياً لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري؟، وهل يغطي ذلك حماية كافية لكل النساء وفي مختلف مناطق الوطن ؟**

المطلب الرابع: تغير التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية خلال عقدين من الزمن

أولا: تداعي التمييز بين الجنسين في الأسرة الجزائرية :

بالعودة دائما إلى دراسة بلقاسم الحاج حول تلاشي قيم التمييز بين الجنسين في الأسرة الجزائرية بين جيلين مند الاستقلال فانه يجد أن 82% من النساء في الجيل الأول أجبن أنهن ينتهجن طريقة الضرب في العقاب بينما تلاشت هده الظاهرة نهائيا عند الجيل الثاني، كما يقول الباحث في نتائج بحثه أن أسلوب التربية الذي تنتهجه الأسرة في تنشئته أطفالها يبقى أكثر ارتباطا بذلك النموذج التقليدي القائم على الفصل بين الجنسين مند الصغر فالأسرة الجزائرية إذ ورغم التقدم العلمي والتطور التكنولوجي لا تزال تعيد إنتاج الأدوات القديمة لأفرادها وذلك راجع لتقمص المرأة الجزائرية للدور نفسه [20].

كما أنه من الضروري من أجل وضع حد للتمييز بين الجنسين في البيت هو التوصل إلى تدعيم المرأة في المنزل وأن نتوصل إلى قياس صحيح لمساهمة المرأة في المجال الاقتصادي في نشاطاتها المنزلية الزراعية وغير المنتظمة ،إن أخذ هذه النشاطات بعين الاعتبار يصحح الصورة الخاطئة للمرأة الناتجة من اعتبارها غير ناشطة إنما عالة على والدها وزوجها وأخيها[21]، إن مشاركة البالغين من الجنسين في تحمل الأعباء المنزلية يحرر المرأة من بعض الأعمال الروتينية ويساعدها في تحقيق التوازن بين أدوارها الاجتماعية الدراسية الحمل في فترات الإنجاب كما أن هذه المشاركة هي التي تولد إحساسا بين الذكر والأنثى وليس مثلما هو حاصل في المجتمعات العربية وخاصة المجتمع الجزائري بحيث تكون البنت أو الزوجة تحت خدمة إخوتها وأبيها و حتى في المجتمعات المتطورة فقد تبين بالإحصائيات إن المرأة هي من تقوم بأعمال المنزل على حسابها.

ثانيا : تغير النظرة تجاه المرأة داخل الأسرة الجزائرية:

إن تباين دور المرأة يكون من خلال الوعي الحقيقي بمركزها في الحضارة والمجتمع[22] ونجده من أبرز المنادين بالمساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والوظائف العامة والمركز الاجتماعي فتحرر المرأة من قيود الأسرة يبدأ داخلها، فلقد عملت القيم الثقافية التي حققتها المرأة العالمية من خلال المنظمات والهيئات والإتحادات النسوية إلى قلب الموازين في الأسرة، وقد كان لذلك أثر على مواقف الأزواج حيث أصبح الكثير ومع تزايد الضغوط الاقتصادية على الأسرة لايحد من اهتمامات المرأة المهنية وطموحاتها، ،فعمل المرأة في هذا الاتجاه يعتبر مؤمنا لها. وتعبر عن ذلك خوجة سعاد "أن الزوجة التي تلبي الحاجيات المادية لأفراد أسرتها هي زوجة متحررة نسبيا[23] .

ولقد جاء في دراسة بلقاسم الحاج حول المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية سنة 2009/2008: إنه على مرور جيلين من الاستقلال، زادت حرية المرأة داخل الأسرة من جيل للذي يليه من التدخل في شؤون البنت في شكل اللباس الماكياج بنسبة 30% للجيل الأول في حين (10%) فقط للجيل الثاني وهو ما يفسر انخفاض التدخل ما عدا في الدخول والخروج للبيت فقد بقيت مرتفعة، بنسبة (55%) وقد فسره الباحث من أن بقاء المرأة لساعات متأخرة خارج البيت يعرضها للعنف، كما عبر عن حرية المرأة داخل الأسرة من خلال اختيار شريك الحياة بأن الجيل الأول بنسبة (15%) فقط لها حرية الاختيار في حين (100%) لها حرية الاختيار في الجيل الثاني وقد فسر ذلك بتلاشي سلطة الأسرة على المرأة بالإجبار،وذلك يعني أنها زادت حرية في الوسط الأسري.

ثالثا: مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة

اتخاذ القرارات في الفضاء المنزلي:

حسب دراسة حول ترتيبات اتخاذ القرارات في الفضاء المنزلي أطلقتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة (MDCFCF) وأعدها المركز

الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية(CRASC) في 2005 شملت13755 امرأة، صرّحت أكثر من % 55 النساء أن القرارات تتخذ بشكل مشترك، و % 38 أنّ القرار يتخذ من الرجل أو العائلة، بينما 7صرحن بأنهن يأخذن القرارات لوحدهن.

وتأخذ النساء العاملات القرار أكثر من غيرهن أو تتم استشارتهن عند أخذ القرار % 64) و % 11 تقررن بأنفسهن.(وتبين الدراسة أيضا أنه عندما تكبر النساء في السن، يعود إليهن أخذ القرار بنسبة تقدر بـ 66 %) يدور موقع المرأة المركزي، بالنسبة للقرارات داخل الأسرة في أكثر الأحيان في كيفية العناية بالأطفال ورعايتهم، والعناية بالأسرة جميعا من ناحية الغذاء والنظافة، كما أن الوضع التعليمي للمرأة يؤثر في نوع تقبلها للقرارات و كذا مدى مشاركتها فيها.

حاولت الوزارة المكلفة بالمرأة والأسرة التحقيق في أسباب والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في تسيير الأسرة فحددتها فيما يلي: الأمية وصعوبة الوصول إلى التعليم بالنسبة للنساء اللائي يتراوح عمرهن من 40 إلى 50 سنة ربات البيوت .

أما بالنسبة للنساء الأقل سنا فالعوائق ثقافية تعود للرجال كنقص اعتبار خبرة المرأة في الحياة الاجتماعية كما أدرجت ضعف الوضع المادي للمرأة يجعلها تابعة في قرارات الأسرة كما أن صحة الأم وكثرة المواليد عوائق في اهتمام المرأة بمستواها الشخصي[25]، وفيما يتعلق بالقرارات الأسرية الأخرى فإن المتمعن في الواقع الاجتماعي للأسرة الجزائرية خلال العقدين الأخيرين من الزمن، يلمس نوعاً من الانفتاح لدى الرجال، فإن كان الزوج أو الأب، أو الأخ الأكبر خلال الجيل الأول منفردا بقرارات تخص البيت مثل الإنجاب، تنظيم النسل، التأثيث، الكراء أو الترميم، تحضير الولائم والزيارات، فإن الجيل الثاني بنسبة قاربت (50%) يتشاور مع زوجته ،ويؤكد على قيم الحوار والاتصال[26] .

ولقد أثبتت المرأة نظرتها الثقافية وحسن تدبيرها في الكثير من الأحيان حتى صار الرجل يعتمد عليها[27]، ولقد جعل القرآن الكريم المرأة والرجل شريكين في تحمل المسؤولية في الحياة الاجتماعية، قوله تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله" التوبة 71 [28]، وفي الحقيقة أن دعوة التحرر الحقيقي للمرأة كان هدفا ثابتا لكل حركات المقاومة الإسلامية فالحركة الجزائرية خير دليل لمشاركة المرأة في القرارات ضد الاستعمار الفرنسي مثل لآلة فاطمة نسومر.

رابعا : تغير مكانة المرأة في الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة:

تبنى مكانة المرأة في المجتمع الجزائري سابقا على مجموعة من المحددات أولها: الزواج : يعتبر الزواج أحد أهم محددات مكانة المرأة، فالمرأة التي تتزوج تعتبر الأوفر حظا للحصول على مكانة أفضل في نظر عائلتها لذلك أصبحت المرأة العانس حتى في الماضي القريب، وصمت عار في جبين العائلة[29].

كما يعتبر الإنجاب أحد أهم محددات هذه المكانة، فبعد زواج المرأة مباشرة تكون كل اهتمامات العائلة منصبة نحوها، منتظرين اليوم الذي تثبت فيه أنها غير عاقر كما أن المرأة التي تنجب الإناث أقل شأنا من الأخرى لذلك فعملية إنجاب الذكور تعتبر أحد أهم العوامل الرئيسية التي من خلالها يتم ضمان مكانة المرأة[30] وخلال العقدين الآخرين استطاعت المرأة أن تعطي نفسها قدرا أوسع، ومكانة أفضل في الأسرة فمن خلال الدراسة والعمل طورت كفاءتها، فالعمل هو وسيلة لتأكيد الشخصية واكتساب المكانة، فالعمل بأجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة، فقد أثبت فرديناند زفيج (F.Zivieg) أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة وهو ما يثبت أن لذلك علاقة بمستوى تطور مكانة المرأة اجتماعيًا كما أن مردودها لم يبقى محصورا في العمل المنزلي، وأن هناك قطاعات أخرى يمكن لها العمل بها.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في تغير مكانة المرأة اجتماعيا

أولا : الثقافة، والعنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري :

تشكل الأسرة نسقا فرعيا من المجتمع، ونموذجا مصغرا عنه، فان ما يصيب المجتمع يمس بالضرورة النسق الأسري، ويؤثر على أدوار عناصره واعتبار المرأة أحد هذه العناصر المكونة للأسرة، لها دور منوط بها فإنها تتأثر بدورها بهذه التغيرات التي تصيب المجتمع والأسرة. لذلك نجد أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، له علاقة بمدى مشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة كما إن الانفتاح الثقافي و تطور وسائل الإعلام و التوعية في الوسط الاجتماعي كلها عوامل ساهمت في الرقي الاجتماعي لمكانة المرأة.

فمنذ الاستقلال 1962 وحتى عام 1989 كانت عملية إعادة هيكلة المجتمع الجزائري خاضعة لمنطق الهيمنة والمراقبة من طرف السلطات، لكن وبعد أواخر الثمانينات 1988 و الذي تزامن مع حركة تحولات شهدت انفتاح أكبر على العمل الجمعوي الثقافي[31]، وفي نفس السياق صدر قانون 4 ديسمبر 1991 المتعلق بالجمعيات ، فكان للمرأة الحظ الوفير فيه حيث شهدت الجمعيات النسوية الأكثر عملا في شتى مجالات الحياة الاجتماعية السياسية و الثقافية وما إن دخلت الجزائر الأزمة الأمنية حتى أصبحت هذه الجمعيات من أوائل المكافحين على حق المرأة الثقافي، التعليم، العمل، المسرح، الفن ففي خضم تطرف ديني كبير وقد تميزت هذه المرحلة بعنف كبير خاصة ضد النساء.

فكان لعمل المرأة دور فعال اعتبر إلى حد ما حساسًا وهو الكفاح ضد العنف الأصولي على المرأة، وكذا دمج المرأة في الحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية بصورة أفضل، وقد بين بوضوح نتيجة هذا العمل الثقافي خطورة الأصولية ضد العمل الثقافي النسوي[32] ويجب الإشارة هنا إلى أنه منذ البداية وضعت الحركة النسوية قضية المرأة في إطار أوسع وهو ضرورة نشاط المرأة الثقافي ومكافحة التطرف والأصولية فكان ذلك بطرح هذا الموقف في الدورة العالمية الرابعة حول النساء المنعقدة في بكين في سبتمبر 1994[33]. حيث تبنت من خلاله

العديد من بنود الاتفاقية منها: النهوض بالمرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، الاهتمام بحقوق المرأة على جميع المستويات من صحة، تعليم والحق في العمل بشتى مجالاته قد استطاعت هذه الحركة الجمعوية الثقافية من خلال جميع مبادراتها الرفع من الوعي الثقافي للمجتمع الجزائري، والحد من التمييز الذي كانت النساء تعانينه كل يوم، وهي لا تزال تعمل جاهدة للمضي قدما بالمرأة في عالم الثقافة ويحيلنا هذا الموضوع إلى التفكير في سياق اجتماعي متميّز أبدت فيه النساء الجزائريات إصرارا على أداء دورهن كعاملات وموظفات. أغلب النساء اللواتي تمّ اغتصابهن واختطافهن كنّ يعملن شرطيات، معلمات، عاملات في مصانع، حلاقات، بل وحتى طالبات جامعيات وتلميذات ثانويات، وقد بلغ عددهن حسب إحصائية رسمية لوزارة الصحة 2084 حالة.

والواقع أن هذه الحالات وكذلك أيضا حالات كل النساء الجزائريات ضحايا الإرهاب تعكس محنة فئة من النساء وصدمتهن النفسية في فترة عصيبة من تاريخ الجزائر، وهي تعبر عن أدائهن لدورهن كفاعلات في التغيير الاجتماعي، بحيث لم يمنعهن العنف الممارس من التواجد في الفضاءات العمومية حسب الأستاذ بلقاسم بن زنين، كما تجدر الإشارة إلى أن التطور السريع الذي عرفه التعليم للمرأة كان شاهدا حقيقيا على تطور المستوى الثقافي للمجتمع وقبول المجتمع للمرأة في كل مجالات الثقافة والفن فقد انتقلت من (36,9%) سنة 1966 ،إلى (67,3%) سنة 1980، إلى (80,70%) سنة 1998 لتفوق بعدها 95 % [34]، وفي مجال الصحافة والتلفزيون خلال الانفتاح بعد 1990 سنذكر جميعًا، سريا بوعمامة، و زهيه بن عروس النائبة بالبرلمان وغيرها.

فقد كان للمرأة النصيب الكبير وقد أسهمت بجهودها ومنذ بداية الإرسال تبذل النساء في مؤسستي الإذاعة والتلفزيون أقصى طاقاتهن للعمل وتطوير البرنامج ورفع مستوى الخدمات الثقافية والفنية والإعلامية، وقد ساهم هذا في رفع المستوى الثقافي للمجتمع من خلال التصميم والهندسة والتصوير كي تقدم المرأة على أفضل وجه ويتم قبولها واستحسانها مع الطبيعة المحافظة لمجتمعنا، وفي

مجال الفنون أيضا كان للمرأة دور كبير في كسر عادات وتقاليد بالية، فقد كان للتغير الثقافي الذي حدث في المجتمع عامة أثر على الوضع الفني للمرأة فقد تم تشجيع الموهوبات فنيًا، والراغبات في ممارسة الفن، ومن رائدات المسرح في الجزائر "دليلة حليلو" وفي ميدان الفن التشكيلي كذلك كان للمرأة نصيب فخير دليل على هذا الانفتاح "باية محي الدين"، "سهيلة بلبحار" وفي مجال الأدب تبقى"آسيا جبار" وكذلك"أحلام مستغانمي" رائدتان في المجال وقدوة للعمل الفني في الوطن العربي والعالم. تعيين أول امرأة وزيرة "زهور الونيسي" ونائب وزير " ليلى الطيب"، وفي يونيو 2002، ضمت الحكومة خمس نساء وزيرة وأربع وزيرات منتدبات . ويذكر أيضاً أنّ رئيسة مجلس الدولة امرأة، وتترأس امرأتان أحزاباً سياسية ترشحت إحداهما للانتخابات الرئاسية مرتين.

أما نسبة النساء في مجال القضاء فهي أعلى حيث تبلغ 38% ونجد نفس الصورة في التجمعات المحلية حيث تدرج النساء في آخر لوائح الأحزاب السياسية وكان لا بد من انتظار انتخابات العام 2007 لتتولى امرأتان منصب الوالي في غرب البلاد ولاية وهران، والقبة في الوسط، ولاية الجزائر وذلك من جملة1541 [35].

ثانيا- التفاوت الإقتصادي بين الجنسين سبب رئيسي في العنف:

لقد كتب الكثير عن دورة المرأة في التنمية، وخاصة في بلدان العالم الثالث وعن ضرورة إدماج، المرأة بشكل أفضل في عملية الإنتاج الاقتصادي فلقد كانت الأمية تشكل العقبة الأساسية لتطوير مكانة المرأة اقتصاديا وهكذا فإن الخطوة الأولى التي تمكن المرأة من أن تشارك في التنمية وتطوير مكانتها في إخراجها من الأمية، حيث سعت الدولة جاهدة لتحقيق هذا الهدف وفي ذات الصدد تقول سامية الخشاب: الأسرة في جميع علاقاتها بشتى الأنساق الاجتماعية هي علاقات تبادل، فإذا كان النسق الاقتصادي يختص بعملية الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات المهنية للأسرة، فهذه الأخيرة بدورها تقوم بتقديم أعضاء بمختلف مهارات

ومؤهلات الإنتاج، وما يؤديه هؤلاء الأفراد من خدمات ذات طابع اقتصادي للمجتمع، وهو ما يدعم بقاء النسق الاقتصادي [36].

كما أن للتحولات الاجتماعية الكبرى انعكاسات على دور المرأة ووظائفها، فروابط السلطة المتغيرة والأنماط الجديدة لتوزيع الإنتاج والحركات الاجتماعية الكبيرة يمكنها كلها من تغيير معالم الأسرة وأدوار عناصرها وخاصة المرأة، ويؤكد ذلك رواق جنيدي من خلال دراسته حول المرأة والوسط الحضري أن تسلل المرأة للحياة الاقتصادية تم عبر مراحل واضحة في الجزائر يمكن تمييزها من خلال العشريتين الأخيرتين حيث أصبح حضور المرأة يبدو جليا في الحياة الاقتصادية إلا أن ذلك كان له عواقب على الحياة الاجتماعية مثل تأخر سن الزواج وظهور تعقيدات أكثر في الحياة الزوجية واستدل في ذلك بالمنهج الإحصائي الذي أوضح جليا أن النساء المتزوجات في المجتمع الجزائري قبل سنوات التسعينيات من اللائي يقل سنهن عن 25 سنة[37].

إلا أن التوقعات حول وضع المرأة بعد التسعينيات يؤكد ارتفاع نسب العنوسة وتأخر سن الزواج والهروب من تحمل مسؤولية الأبناء وكذلك قضايا الطلاق بتهمة الإهمال الأسري وهو ما يؤكد صعوبة التوفيق بين الأسرة والعمل ومن خلا التجربة الأوربية، فقد أصبحت هذه القضايا تشغل الرأي العام وفي صدارة برامج الأحزاب حيث حققت الأحزاب الشيوعية تحولا أساسيا في الروابط الاقتصادية، والاجتماعية من خلال وضع المرأة [38]، في حين ترى الكثير من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كانت له دوافع اقتصادية ووراءه الحاجة.

كما أن الحديث عن دخول المرأة للعمل الاقتصادي كان جراء توسيع نطاق مفهوم العمل، و العمل مرتبط بالقيمة الاقتصادية أي الدخل المترتب عنه،فمن بين هذه التعديلات:أن مفهوم العمل يشتمل في شطره المنزلي عدد الساعات المستخدمة فعلا في الإنتاج دون اعتبار الساعات التي تقضى في الترفيه والتسلية[39]، وهو ما أعطى قيمة لعمل المرأة وجعلها أكثر مساهمة وجدية ومن ناحية ضيق عليها الخناق، إلا أنه جاء ذو طابع تضامني من حيث العطل المرضية،

وعطلة الأمومة، ففي الجزائر التي صارت تضم أكثر من 6000 مرأة مقاولة منطويات تحت جمعيات قوية، نقابية استطاعت بنضالها أن تصل بالجزائر إلى المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال العنف والتميز ضد المرأة، فهن يتمتعن بحقوق نوعية خاصة بشروط العمل الوقائية من الأخطار المهنية ،فإن القانون الجزائري يمنع على النساء القيام بالأعمال الخطيرة والمضرة بالصحة كما يمنح القانون الجزائري امتيازا تفضيليا يقدر بخمس سنوات للمرأة العاملة يمكنها في التقاعد قبل سن 55، فيما تحدد الأحكام المشتركة هذه السن ب60 سنة عند الرجل. وهذا الامتياز لا يفقد المرأة حقها في الاستفادة مثل الرجل من منحة تقاعد محددة ب80% [40]، بالنسبة لكلا الجنسين من ذلك فإن الظروف الاقتصادية المواتية في الجزائر تدعم المشاركة النسوية في الحياة الاقتصادية بحماية اجتماعية كاملة.

ثالثا : العوامل السياسية وتحرير المرأة من عنف الدولة :

على ما يبدو حسب رأي بعض الباحثين الاجتماعيين أن مكانة المرأة الجزائرية كمواطنة وكمنتخبة يخضع لمكانتها داخل الوسط العائلي والذي مهما كانت مواقفه (الوسط الأسري) من دخول المرأة للسياسية مقبولاً ومرفوضا فإنّه ينظر إليه كامتداد للمكانة التي تحتلها المرأة في الوسط العائلي.مما يؤدي إلى ظهور خاصيتين حول مشاركة المرأة في الوظائف السياسية المنتخبة فالخاصية الأولى تتعّلق بمشاركتها الضعيفة في الانتخابات لأن مشاركتها مرهونة بتخلّصها من التبعية للسلطة الذكورية داخل العائلة من جهة وللالتزامات المنزلية المرتبطة بمكانتها في العائلة [41]، والضعف الكبير في تمثيل النساء في فضاءات اتخاذ القرارات هو ضعف هيكلي، ذلك أنّ وضع المرأة في العائلة وحضورها المحدود في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والمصاعب التي تعترضها في التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، كلها عناصر تساهم في تعزيز إقصائها من فضاء اتخاذ القرار [42].

ولقد أثيرت في السنوات الأخيرة تساؤلات كثيرة حول حق المشاركة السياسية للمرأة، فمنهم من عارض الفكرة استناداً لأن المرأة خلقت لتكون ربة البيت ترعى زوجها وأبنائها، في حين رأى البعض الآخر أن للمرأة حق الانتخاب، وأن تكون عضوة في المجلس الوطني، وأن حرمانها من مباشرة هذه الحقوق معناه أن هذا النظام غير شرعي وان شريحة كبيرة من المجتمع غير ممثلة ، وان أي حكومة قائمة على هذا الأساس غير محققة، بينما التوسع في المشاركة السياسية للمرأة يؤدي إلى الرخاء الاجتماعي ودعم حماية المستهلك، وتقوية الحملة ضد النزعة إلى السيطرة والتسلط[43].

أما بشأن توفير جو سياسي ملائم لترقية تفكير المرأة و تطويرها وتحضيرها للمشاركة في الحياة السياسية فقد كان الهدف يعكس توجهات واضحة للسلطة الجزائرية وحكومتها وقد كرسهما البرلمان على الصعيد التشريعي، اتضح جليا في المشاركة النسوية بمختلف المشاريع القطاعية[44]، ففي مارس 2009، قررت وزارة العدل إنشاء هيئة لإعداد قانون أساسي يهدف إلى زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة، ويأتي مشروع القانون الأساسي هذا لتطبيق المادة 31مكرر التي تمت إضافتها إلى الدستور في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 لصالح المشاركة السياسية للنساء[45] .

ومن خلال 20 سنة مضت تم استحداث مجلس حماية وترقية العائلة والمجلس الوطني للمرأة. وكذا مراجعة قانون الأسرة أكثر من مرة وأدخلت عليه تعديلات كثيرة بما يحفظ حقوق المرأة ويطورها ويمهد لها دخول الحياة الزوجية باطمئنان، وقد أشادت مطولاً "إيشاني لاب" "Ishani lab" الممثلة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة "الإنمائي"،بالتجربة الجزائرية والعمل السياسي المبذول في مجال تطوير دور المرأة في كافة المجالات وخاصة الأداء السياسي وقد تطرقت"زهية بن عروس" البرلمانية الجزائرية إلى موضوع "ما مدى مشاركة المرأة سياسياً عبر البرلمان" ولم تخف أنه عندما يصل الأمر لوصول المرأة إلى السلطة، فإن نسب المرأة تبدأ في التقلص لأن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان لم تتعد 7% .

كما أصبحت المرأة الجزائرية تملك حظوظا أوفر للمشاركة الواسعة في مجال التنمية عن طريق ما ورد في الدستور الذي بادر إليه الرئيس سنة 2009،فاعتبرت تلك السنة سنة انتصار بالنسبة للمرأة الجزائرية ولقد نصب الرئيس لجنة خاصة لإعداد القانون الحضري الذي يسمح بتطبيق المادة 31 مكرر والمتعلقة بترقية حقوق المرأة السياسية وإقرار حصة لها في المجالس المنتخبة هذا القانون الذي تم تفعيله سنة 2012 لانتخابات البلدية والولاية، لتشارك بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور في جميع المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية، إن مواجهة العقبات الكبيرة لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية يستلزم خطة أو برنامج عمل. للاتجاه بتطوير مفهوم الشراكة في العمل السياسي بين الرجل والمرأة، وتغير أنماط التصور والإدراك السائدة عن المرأة وخلق الملائمة بين السياق الثقافي والقانوني ومشاركة المرأة، وهناك أهمية للتوعية السياسية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية[46].

المطلب السادس : النظريات المفسرة للظاهرة

أولاً : نظرية التنشئة الاجتماعية:

لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في امكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد، وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال ولذا فإننا لا نرى بيننا إمراة مزينة بفضائل خلقية، وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات، وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم[47]، ويرى ألبرت باندوار في نظرية التعلم الاجتماعي أن معظم السلوكات التي يلاحظها أو يشاهدها، تشكل حياة الفرد[48]، وهناك ثلاث مصادر رئيسية يتعلم منها الطفل بالملاحظة : التأثير الأسري تأثير الأقران وكذا تأثير النماذج الرمزية مثل التلفزيون والقدوة وأيضاً المحيط الخارجي[49]، فالاعتراف بقيمة المرأة ودورها في المجتمع، يتطلب كفاحا طويلا، على مستوى الذهنيات، للقيام بالأدوار الاجتماعية في سلام ودخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة[50].

ثالثا: نظريات الدور الاجتماعي:

وأنصار نظرية "التكامل المتبادل" يرون أدوار وأسلوب حياة الجنسين (الرجل والمرأة) لها طابع دلائلي، حيث أن الرجل هو رب الأسرة وهو المسؤول عن النظام والتربية،أما المرأة فبطبيعتها العاطفية تضمن الوحدة والتناسق للأسرة، ببقائها في البيت لأعمالها المنزلية[51]، وبذلك فإن غرس الأفكار وتنشئة الأفراد عليها يحد من قدرة الأطفال على قبول المرأة في وظائف أخرى خارج البيت. ولقد تناولت سلوى الخطيب أثر هذه التنشئة غير السوية للأبناء وتربيتهم على العنف ضد المرأة واعتبرته من العوامل الاجتماعية المورثة للعنف[52].

كما تعبر هذه الأفكار في نفس الوقت على أن التعليم والاستفادة من الثقافات الأخرى لها أثر إيجابي على الإدراك الذي يفتح مجال للمساواة[53]، ولقد تطرق كذلك جورج هربرت ميد لأثر الخبرة الاجتماعية المتراكمة جراء التفاعل الاجتماعي عند الفرد منذ نشأته إبتداءًا من الوسط الأسري والتي يتم فيها ذلك عن طريق "الاستحسان، الاستنكار، الثناء، الرفض، العقاب، الثواب" من طرف الوالدين، مما يحفز الفرد ويعطيه خبرة عن نوع السلوك ويؤكد دائما جورج ميد على أهمية ودور الآخرين في جعل الأفراد يقلدونهم ويحاكونهم في حركاتهم ومواقفهم[54]. ويبقى ما قدمه"Durkheim" على التنشئة الاجتماعية أكبر دليل على أهميتها في التأثير في القيم والأفراد وسلوكاتهم حيث اعتبرها كأنها هي الأداة التي يلزم بها المجتمع الأفراد بقيمه ومعاييره[55].

❖ **هوامش البحث:**

(1) ابن منظور. **لسان العرب** ، ط3، ج10، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ص 165.

(2) محمد عاطف،غيث.**دراسات في علم الاجتماع التطبيق**.بيروت:دارالنهضة العربية للطباعة.دون سنة.ص 123.

(3) Pierron (George),Education et Socialisation scool,éducation, Paris, 1977, p42.

(4) فاروق السيد، عثمان. **سيكولوجية التغيير والتجديد في بناء العقل العربي**. بيروت: دار الوفاء، دون سنة، ص 130.

(5) عبد الفتاح، محمد دوير. **علم النفس الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ص30.

(6) القروبي، فهمي سليم، وآخرون.**المدخل إلى علم الاجتماع**.عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992،ص50.

(7) Emil , Durkhiem . **Education et sociologie** inf. Paris, p21.

(8) Makwoka, Pyter . **la sociolisation de l'enfant, a l'adolescence**, Paris, 1991, p 8.

(9) حسين عبد الحميد، رشوان. **علم الاجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998،ص 97.

(10) Kon Icor. « **les Femmes au travail l'égalité dans la différance** » revue internationale des science sociale N°4, 1975, p 703.

(11) Report of the World Conference of the International Women's Year, Mexico City, 19 June-2 July 1975.

(12) Russell, D. and Van de Ven, N. ***Crimes against women***: *The proceedings of the International Tribunal* East Palo Alto, Frog in the Well Press, 1984, p 80.

(13) Coomaras wamy. R. **"The varied contours of violence against women in South Asia"**, paper presented at the Fifth South Asia Regional Ministerial.

(14) Conference, Celebrating Beijing 10, Islamabad, Pakistan, 3-5 May 2005 ,p 80.

(15) هدى، رزيق. **دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية**، مجلة المرأة العربية بين ثقافة الواقع وتطلعات التحرر(ط2) مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 15، دون سنة، ص 97.

(16) نفس المرجع ، ص 100.

(17) Report of the World Conference of the United Nations Decade for Women: **Equality, Development and Peace**, Copenhagen14-30 July 1980.

(18) Report of the World Conference to Review and Appraise the Achievement of the United Nations Decade for Women: **Development and Peace**, Nairobi, 15-26 July 1985.

(19) زهية بن عروس، مداخلة مقدمة عن عضو الجزائر في الندوة المغاربية الأولى حول المرأة المغاربية، الرباط، 2006، ص ص 53-54.

(20) بلقاسم الحاج مرجع سابق. ص ص 96. 97.

(21) Valades and R.Clignet ,houschied work as au ordeal:**cultur of standarols,verus standardization**, amircan journal of sociologey . vol 89,no (4) 1984,PP 12,835 .

(22) عدلي، أبو طاحونة.**حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيولوجية**، الإسكندرية المكتبة الجامعة الازارطية.

(23) Souad KHodja.**la femme Algérienne**, Alger.Eral (99), P114.

(24) nouria ben ghebrit ,ramoun.**femme et intégration** ,enquête national socio-économique, CRASK pour MDCFCF ;2005.P 40.

(25) تقرير تقييم RADP-MAEP الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، جويلية : 2007، ص ص 40، 43 .

(26) بلقاسم الحاج، مرجع سابق، ص 102.

(27) محمد كامل، الخطيب.**قضية المرأة**، منشورات وزارة الثقافة دمشق، 1999، ص311.

(28) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 71 .

(29) بلقاسم الحاج، مرجع سابق، ص 47.

(30) Lacoste Dujardin Camille, **des mères contre les femmes maternité et patriarcat au Magreb**, Alger et touchére 1991 , P83.

(31) نورة قنيفة. **المرأة والمسار الديمقراطي في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا**. رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2003 .

(32) M-Remaao :**les fimines pour les droit des femmes** in INSANIAT,revue algérienne d'anthropologie.

(33) *Report of the Fourth World Conference on Women*, Beijing, 4-15 September 1995 (United Nations ,publication, Sales No. E.96.IV.13.

(34) الندوة المغاربية حول **المرأة المغاربية واقع وأفاق**، من إصدار إتحاد المغرب العربي مجلس الشورى –الجزائر- 2006 ،ص46 .

(35) تقرير تحليلي حول الوضع الوطني في الجزائر،**الحقوق الإنسانية للمرأة تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة**، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، euromed gender quality، 2007/ 2011 ص، ص 22 ، 23 .

(36) سامية، الخشاب. **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، دار المعرفة، 1987،ص 46.

(37) Hamid ,ait amara. « Stratégies matrimoniales des femmes diplômées du supérieur en Algérie » , Insaniyat revue algérienne d'anthropologie et sciences sociales 1998 p 47.

(38) محمد، أحمد بيومي، عفاف، عبد الحليم ناصر.**علم الاجتماع العائلي**. دراسة التغيرات في الأسرة العربية. مصر دار المعرفة الجامعية،2003،ص ص 67.66.

(39) Beneria, laurdes. conceptualizing the labor force ,**the Underestimation of women's Economic Activity of development studies** ,vol. 17 -1981 PP.10,20.

(40) عمار،سعيداني مداخلة رئيس المجلس الشعبي الوطني، الجمعية 211 للاتحاد البرلماني الدولي، 2005.04.08.

(41) Say Fatima, Z "Le statut politique et le statut familial des femmes en Algérie", Thèse doctorat , université d'Oran, 2007, p86 49 .

(42) ibid , p 90 . 50

(43) حسن عبد الحميد، رشوان، **علم اجتماع المرأة**، مرجع سابق، ص45.

(44) عمار، سعيداني، مرجع سابق، ص2.

(45) أماني قنديل. **المرأة وانتخابات مجلس الشعب**، 1995، ص ص 24 ،27.

(46) هيثم، ضاع. **المرأة في الإسلام**، بيروت: دار الحداثة، 1970، ص 4.

(47) عبد الرحمن العيسوي. **مشكلات الطفل والمراهقة**، بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر،1993، ص 355.

(48) جمال، معتوق. **مدخل علم الاجتماع الجنائي**. الجزائر: دارين مرابط للنشر والطباعة. 2012، ص40.

(49) المركز الإقليمي لتعليم الكبار. **مؤتمر دور المرأة العربية في التنمية القومية** من 24 إلى 30 سبتمبر 1972، سوسن اللبان، ص 7.

(50) Kan Igor , ipide P704 .

(51) Salwa, ABD ELHAMID EL Khatib. **Women and the discovry of OIL**, Marriage and familly. Revien, vol 27(1/2) 1998.

(52) Salwa, EL Khatib. **Muslim women perception of Equality case study of saudi Arabi working women**, Midétranel Quar turly,vol 9 . 1998.

(53) معين خليل، عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**، (ط2)، بيروت: دار الأفاق الجديدة، ص194.

(54) Emil Durkheim. **Education et sociologie**, Pul .Paris 1977, P21.

(55) George, PSACHROPORLOS.**L'éducation pour le développement** p.323.